

تحديات المقاصد الاستثمارية للمستثمر الأجنبي

Challenges of investment destinations for foreign investors

العايب منير

جامعة الجزائر (3)

القبول: 2022-12-12

الاستلام: 2022- 07-25

ملخص:

تسعى جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية، في الوقت الذي تسعى فيه هذه الاستثمارات الأجنبية وعلى رأسها الشركات متعددة الجنسيات إلى المناطق الأكثر تحقيقاً للعائد الأكبر، وفي نفس الوقت تقوم حكومات الدول الساعية لهذه الاستثمارات بتقديم مجموعة من الامتيازات الجذابة، والإعفاءات الجمركية والضريبية والعديد من الحوافز لجلب هذه الاستثمارات، كتخفيض أسعار الأراضي والعقارات والتحكم في السياسات الاقتصادية والسياسية، وهذا بهدف تحسين مناخ المقاصد الاستثمارية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، الاستثمار، الأجنبي، التنمية

الاقتصادية، الحوافز، الامتيازات، المقاصد الاستثمارية

تصنيفات JEL: E22، F21، F63، O31، E29

Abstract:

All developed and developing countries alike seek to attract the largest amount of foreign investment to achieve economic development, at a time

when these foreign investments, led by multinational companies, seek to the areas that achieve the greatest return, and at the same time the governments of countries seeking these investments provide a set of Attractive privileges, customs and tax exemptions, and many incentives to bring these investments, such as reducing land and real estate prices, and controlling economic and political policies, with the aim of improving the climate for investment destinations in order to achieve economic development.

Keywords: Investment; foreign investment; economic development; incentives; privileges; investment purposes.

JEL Classification Codes: E22, F21, F63, O31, E29

المؤلف المراسل: العايب منير ، الإيميل: laib35mounir@gmail.com

1. مقدمة:

أصبح موضوع الاستثمار يحتل مكانة هامة وأساسية لجميع المجتمعات والدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذه المكانة تعود للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في تحقيق التنمية بكل مجالاتها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. (الحصري، 2017، صفحة 149)

ولهذا تسعى جميع دول العالم لتذليل العقبات ومنح الامتيازات ووضع السياسات الملائمة لجذب الاستثمار سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي، باعتباره

جوهر عملية التنمية الاقتصادية التي تحدث الزيادة في الطاقة الإنتاجية وزيادة العمالة والقضاء (داودي، 2008، صفحة 6) على البطالة، وهذه الزيادة لن تحدث إلا بحدوث زيادة في الاستثمار.

ولهذا الإشكالية المطروحة هي:

ما هي المعيير التي تؤثر على المقاصد الاستثمارية لجلب الاستثمار الأجنبي؟

2. مفاهيم أساسية حول الاستثمار:

تحتل عملية الاستثمار بأهمية كبيرة من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية، وأصبح الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال (جويدي، 2017، صفحة 29) والأهم لتحقيق التنمية المستدامة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

ويحظى موضوع الاستثمار بالاهتمام الكبير من طرف جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية لما يحققه من الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وكذلك عملية التوزيع.

ويشير مفهوم الاستثمار إلى عدد كبير من المشروعات والأنشطة والآثار الإيجابية التي يمكن إحداثها، سواء على المستوى المحلي أو العالمي ويشير كذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه، باعتباره المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية (الحصري، مرجع سابق، صفحة 91)، والاستثمار هو عبارة عن عملية اتخاذ القرارات، وهذه القرارات تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها المستثمر.

ومفهوم الاستثمار بشكل عام هو عملية توظيف الأموال في مشروع ما بهدف تحقيق الربح المادي على المدى البعيد.

وتسعى الدول المتقدمة والنامية سعيًا حثيثًا بجهود وافرة من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية الشاملة للوصول إلى حد الإشباع وتحقيق الرفاهية للشعوب، وهذا السعي لن يتجسد إلا بتوسيع عمليات الاستثمار.

ويرى الخبراء أن الداعم الأول والأخيرة للعملية الاقتصادية هي العملية الاستثمارية.

1.2 تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار من حيث المفهوم اللغوي له يأتي من فعل حال المصدر استثمر ويستثمر فهو يشتق من تحول ثمر الرجل فيقال أثمر الرجل في المال أي نماء وزوده،

وعندما يقال ثمر المال أي كثر (<https://www.almrsal.com/post>) وبذلك فإن تعريف الاستثمار لغة يراد به طلب الثمر واستثمار المال هو نماؤه ونتاجه.

ويعرف الاستثمار اصطلاحاً أنه طلب تحصيل (<https://ocob.nc.post>) ثمار المال المملوك، كما يشير إليه بأنه مجموعة التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل.

ويعرف أنه استخدام للأموال من أجل الحصول على أصول، حيث يتم الاحتفاظ بهذه الأصول لمدة زمنية من أجل تحقيق عائداً في المستقبل (الحنوي و فريد مصطفى، 2012، صفحة 18)

ويعرف كذلك بأنه توظيف لرأس المال الأصلي من أجل امتلاك أصول التي تحقق عوائد.

ويعرف كذلك بأنه عبارة عن عملية (بلعجوز و صاطوري، 2013، صفحة 6) تضحية يقوم بها الفرد حالياً من أجل الحصول عليها في المستقبل.

ويعرف أيضاً بأنه استخدام للأموال أو سواها ، من الممتلكات في مشروعات منتجة من أجل الحصول على أرباح (<https://www.owadaamal.com.stag>) وعوائد.

كما يشتر إليه أنه تكوين رأس المال الثابت أي إحداث تراكم عوامل مادية "الأصول"، وهذه الأصول تسمح بزيادة الطاقة الاقتصادية للمؤسسة. (بلعجوز و صاطوري، مرجع سابق، صفحة 6)

كما تم تعريفه بأنه التخلي عن الأموال التي يمتلكها الفرد في زمن معين، من أجل الحصول على هذه الأموال زائد الأرباح في المستقبل، مع مراعاة القيمة الزمنية للنقود للمستثمر.

ومن هذه التعاريف نلاحظ أن الاستثمار يقوم على زيادة الأصول المالية وأن العملية الاستثمارية هي عبارة عن عملية اقتصادية متكاملة تنطلق من مجموعات الدراسات التي يطلق عليها دراسة الجدوى، وهذه العملية تتم كنت بتوجيه أصول مالية أو مادية أو بشرية في فترة زمنية معينة من أجل تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية في المستقبل مع مراعاة القيمة الزمنية لهذه العوائد والتدفقات النقدية المستقبلية.

2.2 تعريف الاستثمار الأجنبي:

هو ذلك الاستثمار الذي يقام (الهادي، 2015، صفحة 23) في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية. وعرف كذلك هو عملية تدفق القروض (الهادي، مرجع سابق، صفحة 24) من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%. وعرف أيضا بأنه تكوين مؤسسة أعمال (هدسون و هرتدر، صفحة 699) جديدة أو القيام بعملية توسيع للمؤسسة القائمة خارج حدود مقيمي دولة معينة. وأنه كذلك عبارة عن نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به الأفراد غير المقيمين في بلد آخر، بهدف المشاركة في المشروع أو الاستقلالية بالإدارة والقرار (جويدي، 2017، صفحة 24)

عرف صندوق النقد الدولي: الاستثمار الأجنبي (https://www.unesewa.org) بأنه الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه، مقيمون في بلد آخر بنسبة بين 10% و 100% ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تتفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة. وعرفته هيئة الأمم المتحدة: الاستثمارات الأجنبية على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية الاستثمارية في الخارج بشكل مباشر أو غير مباشر، في شكل وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدماتية ويمثل حافز الريح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تقود الاستثمار الأجنبي نحو أقاليم العالم المختلفة.

3. خصائص الاستثمار:

يتميز الاستثمار بمجموعة من الخصائص، (https://babfx.wordpress.com/) نذكر منها ما يلي:

- الاستثمار عبارة عن مجموعة من المشاريع الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق عوائد اقتصادية. (الحصري، مرجع سابق، صفحة 93)
- يقوم الاستثمار بتحويل الأصول الرأسمالية بمختلف أنواعها المالية والمادية البشرية والمعلوماتية من أجل تحقيق عوائد عبر الزمن.

- تمثل العوائد الغاية الأولى من عملية تشغيل الأموال فكلما كانت التدفقات النقدية الصافية المحصل عليها كبيرة كلما اعتبر الاستثمار ناجحاً.
- تعد المخاطرة أحد أكبر العوامل التي يضعها المستثمر في اعتباره قبل اتخاذ قرار الاستثمار، وتتمحور هذه المخاطرة في إمكانية خسارة كلية لرأس المال أو جزء منه.
- يعد ضمان سلامة استثمارات صاحب رأس المال أمراً ضرورياً، حيث الاعتقاد الأول لصاحب الأموال هو تحقيق أرباح جراء استثماره بدون خسارة لرأس المال أو تأخير للمدفوعات.
- من الأمور المهمة التي يراعيها المستثمر هو استقرار الدخل، فكل صاحب مشروع يريد أم يكون لديه عائد مستقر يمكنه النمو عبر الزمن.
- تعد الشفافية كذاك من الأمور المهمة التي يراعيها صاحب رأس المال لأنها تسهل عليه اتخاذ قرارات الاستثمار والإدارة والتسيير.

4. أهمية الاستثمار:

للاستثمار أهمية كبيرة نذكر منها:

- يساهم الاستثمار في زيادة الدخل الوطني ومنه زيادة الثروة الوطنية.
- يساهم الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق زيادة استغلال الموارد المتاحة.
- يساعد الاستثمار على زيادة المشروعات ومنه زيادة التوظيف والتقليل من ظاهرة البطالة.
- يساهم الاستثمار في إحداث (الحصري، مرجع سابق، صفحة 94) التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة.
- يساهم الاستثمار في توفير حاجات ورغبات المواطنين مما يزيد من رفاهية أفراد المجتمع.
- يساهم الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- يساهم الاستثمار في دعم البنية التحتية للدولة، مما يساعد على قيام استثمارات أخرى (شموط و كنجو، 2008، صفحة 18)
- يساهم الاستثمار في تحقيق الأمن القومي سواء على مستوى الاقتصاد أو المجتمع كما يساهم في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد

الطبيعية، كما يساهم كذلك في دعم الموارد المالية للدولة عن طريق دفع الضرائب للحكومات. (الحصري، مرجع سابق، صفحة 94)

5. أنواع الاستثمار: (<https://mqaall.com/definition-and-types-investment/>)

(investment) تتمثل هذه الأنواع فيما يلي

1.5 حسب معيار النوع:

وينقسم هذا النوع إلى:

1.1.5 الاستثمار الاقتصادي: وهو الاستثمار الذي يقوم على إنتاج السلع والخدمات

الموجهة لعملية الاستهلاك، أو الذي يقوم على المشروعات الصناعية أو الزراعية.

2.1.5 الاستثمار الاجتماعي: وهو الاستثمار الذي يعمل على زيادة رفاهية الأفراد

الاجتماعية، كالمشروعات الترفيهية والمشروعات الرياضية والثقافية وأماكن الراحة.

3.1.5 استثمار الموارد البشرية: وهو الاستثمار الذي يعمل على رفع كفاءات

الأفراد، ومنه تحقيق التنمية البشرية التي تقوم على البرامج التعليمية والتدريبية

المقدمة للأفراد بالدولة.

2.5 حسب معيار الأدوات:

وينقسم هذا النوع إلى:

1.2.5 الاستثمار الحقيقي: وهو الاستثمار الذي يشير إلى الاستثمارات والأعمال في

المشروعات أي وجود إنتاج، ويعتبر الاستثمار حقيقيا عند حصول المستثمر على

حقوق في أصول حقيقية كالعقارات والمصانع...، والاستثمار الحقيقي هو الذي يؤدي

إلى زيادة الطاقة الإنتاجية.

2.2.5 الاستثمار المالي: وهو الاستثمار الذي يقوم بشراء حصة في قرض أو رأس

مال تمنح لمالكها فوائد وأرباح.

3.5 حسب معيار التعدد: ويشمل هذا النوع إلى

1.3.5 الاستثمار المتعدد: وهو عبارة عن الاستثمار في أكثر من نوع، من الأدوات

الاستثمارية المادية أو المالية.

2.3.5 الاستثمار الغير المتعدد: وهو عبارة عن الاستثمار في نوع واحد، كشراء أصل

مادي أو أصل مالي واحد فقط.

4.5 حسب معيار الملكية:

ويقصد به أن تكون ملكية الاستثمار إلى الأفراد أو الدول أو للمجموعات أو معاً،

وينقسم إلى:

1.4.5 الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو مجموعة من الأفراد، ضمن شركة خاصة.

2.4.5 الاستثمار العام: وهو استثمار تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات، تكون ملكيتها تابعة للدولة.

3.4.5 الاستثمار المختلط: وهو الاستثمار القائم على الشراكة بين الأفراد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة مع مجموعة المؤسسات العامة، أي أنه يتم توزيع الملكية بين طرفين خاص وعام.

6. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: (خروف و فريجة، 2016، صفحة 79)

1.6 الاستثمار المشترك: وهو أحد المشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس مال المشروع دائما بل تتعداه أيضا إلى الإدارة والخبرة.

2.6 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهذا الاستثمار يقوم على التملك المطلق لأصول استثمارية من طرف غير المقيمين في دولة ما أي الدولة الأجنبية، وتتضمن هذه الاستثمارات مشروعات صناعية خدمية، تسويقية، وتعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا.

3.6 الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات: وهي مشروعات يمتلك أصولها أو يساهم في رأسمالها أكثر من دولة، ونجد أن هذه الشركات تتمتع بقدرات تمويلية وتكنولوجية وتنظيمية عالية، وهو الأمر الذي سمح لها بالاستحواذ على 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

4.6 استثمارات في مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا أو عن طريق إدارة المشروع.

7. عوامل قيام الاستثمار الأجنبي:

توجد العديد من العوامل التي تعمل على قيام الاستثمار الأجنبي، نجد منها:
(الأخرس إ.، 2012، صفحة 184)

1.7 الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات الأجنبية أو الأفراد غير المقيمين أو المجموعات الأجنبية الاستثمار في الدولة المضيفة للاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام، التي تتمتع بها العديد من الدول خاصة النامية كالبتروول والغاز والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى.

2.7 الاستثمار الباحث عن الأسواق: يستهدف هذا النوع من الاستثمار التوغل في الأسواق المحلية أو الأسواق التي ترتبط باتفاقيات حرية التجارة، وهذا عن طريق إقامة مشروعات في قطاعي الصناعات التحويلية والمواد الأولية في الدول النامية خلال حقبة الستينيات والسبعينيات، بعد بعد تطبيق هذه الدول سياسة إحلال الواردات وفرض القيود على الواردات كلها عوامل سوف تسمح بتوسع المشروع الأجنبي داخل السوق المحلي، كما أن هناك عوامل أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار والمتمثلة في ارتفاع تكلفة النقل إلى الدولة المضيفة وكذلك الضرائب الجمركية الكبيرة على المنتجات النهائية، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

3.7 الاستثمار الباحث عن الربحية العالية: يحدث كذلك هذا النوع من الاستثمار عندما يقوم المستثمر الأجنبي أو الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها وأعمالها في الدول المضيفة، بهدف زيادة معدل الربحية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع مستويات الأجور و الضرائب في الدول الأم أو الدول الصناعية ما أدى على الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في العديد من الدول النامية.

4.7 الاستثمار الباحث عن الموقع الجغرافي: يتم هذا النوع من الاستثمار سواء من طرف الأفراد الأجانب أو الشركات متعددة الجنسيات في الدول التي تحتل موقع استراتيجي هام، مما يسمح ويسهل عبور سلع ومنتجات هذه الاستثمار و الشركات متعددة الجنسيات إلى عدة مناطق بأقل تكلفة وأقل زمان.

8. المزايا المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يشير المؤيدون الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنها تحقق العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة وتتمثل أساسا في: (يسرى أحمد و السريتي، 2007، صفحة 208)

1.8 نقل التكنولوجيا:

لعل من الأسباب التي تجعل الدول النامية تقبل الاستثمار الأجنبي المباشر أنه يمكن أن يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لهذه الدول والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية والفنية فقط، وإنما تمتد إلى المجالات الأخرى لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية.

وآلية نقل التكنولوجيا تتم بطرق عديدة ومن خلال وسائل مختلفة، مثل بيع التكنولوجيا أو اتفاقيات منح الترخيص أو عقود المساندة الفنية. وأشارت العديد من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي، خاصة الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتعتمد سرعة نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة على عوامل منها القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية، وهذا يتعلق بجودة التعليم والتكوين وكذلك إلى العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة والموارد المستخدمة، والربحية ومدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق.

2.8 تحسين كفاءة استخدام موارد الدولة المضيفة:

إن جودة التكنولوجيا المستخدمة من طرف الشركات الأجنبية المستمرة في الدول المضيفة سمحت بزيادة كفاءة استخدام الموارد للدولة المضيفة، وكذلك زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية.

3.8 العمالة:

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص عمل كثيرة مما يساهم في حل مشكلة البطالة حيث تشير العديد من المعطيات إلى قيام الاستثمار (جويده ي)، مرجع سابق، صفحة 34) الأجنبي المباشر بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يحدثها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، كما أن هذا الاستثمار يحقق فرص عمل أخرى نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية، ورفع مستويات الإنتاج والدخل في المجتمع، كما يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مثل استئجار الأرض مباني وغيرها من الخدمات إلى أخرى (جويده ي)، مرجع سابق، صفحة 34)

4.8 تحسين ميزان المدفوعات:

ويتم هذا عن طريق توفير رؤوس (جيدة ي.)، مرجع سابق، صفحة 35) الأموال والتكنولوجيا للدولة المضيفة، وهما العنصران الضروريان لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، والاستثمار الأجنبي يعتبر ممول أفضل بكثير من القروض الخارجية، نظرا للآثار السلبية الكبيرة لهذه القروض على ميزان المدفوعات وكذلك تعتبر قيودا شديدا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المدينة.

9. معايير تقييم المقاصد الاستثمارية للاستثمار الأجنبي:

يعتمد الاستثمار الأجنبي لاتخاذ قرار الاستثمار في الدول المضيفة على العديد من المعايير لاختيار هذه المقاصد الاستثمارية منها.

1.9 خصائص السوق المحلي:

يعد من أهم العوامل في اتخاذ قرار الاستثمار سواء (التهاامي و السيد أحمد، 2019، صفحة 48) بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة، حيث يركز المستثمرين على مدى جاذبية البلد المضيف كسوق لمنتجات الاستثمار الأجنبي وهذا بالتركيز على حجم السوق المحلي، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان أي متوسط نصيب الفرد من الدخل بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات المستثمرة تركز بقدر كبير على احتمالات نمو وتطور السوق في المستقبل، مما يسمح بتوفر فرص جديدة للاستثمار ونمو الدخل والسوق والاقتصاد.

وكل هذه المتطلبات تعتبر من المعايير الرئيسية التي يستخدمها الاستثمار الأجنبي وعلى رأسها الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قرار الاستثمار أو عدم الاستثمار.

2.9 حرية السوق:

إن قدرة الاستثمار الأجنبي على (الدمرداش، 2003، صفحة 425) على تحقيق الربح تكون أفضل عندما تسمح قوانين البلد المضيف ولوائحها بحرية السوق أو على الأقل عدم فرض قيود على ذلك فالدول التي تزيد درجة تدخل أو تحكم حكوماتها بشكل كبير في النشاط.

الاقتصادي لا تمثل موطن جذب ولذا يتعين على البيئة التشريعية أن تسمح للشركات الأجنبية المستثمرة في الدول المضيفة بالتنافس على قدم المساواة مع الشركات المحلية.

3.9 القوة العاملة:

تستخدم الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية (خروف و ليندة، مرجع سابق، صفحة 177) ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية ، ولهذا تقوم هذه الشركات بدراسة نوعية القوى العاملة المحلية خاصة التي تستخدم حجم كبير من العمالة مثل صناعة المنسوجات والملابس، ولهذا نجد أن الدول التي توفر قدرات ومهارات وعناصر البنية تحتية الأساسية وهي الأقدر على جلب الاستثمارات وتفعيلها، إلا أن أجور العمالة أجور ليست العامل المحدد لجاذبية القوة العاملة بالنسبة لهذه الشركات، فنوعية وجودة التعليم له دور كبير في جلب الاستثمار الأجنبي.

كما أن العمال الذين يحظون بمستوى تعليمي جيد يسهل تدريبهم (عبد الرحمن، 2007، صفحة 187) وأجمعت الدراسات الحديثة أن العوامل المؤثرة (خروف و فريجة، مرجع سابق، صفحة 177) على حركية الاستثمار هي "القوى العاملة المتعلمة والماهرة".

4.9 مخاطر العملة:

تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات النقدية (الأخراس، صفحة 167)، وتدخل ضمن إطار السياسة النقدية لأنها تتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد، ولا يجب فصل سياسة سعر الصرف عن حكم رؤوس الأموال الأجنبية، وتعمل سياسة سعر الصرف على توسيع عمل الشركات والدخول والخروج من الأسواق وإعادة الاستثمار.

فالاستثمار الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث (خروف و فريجة، مرجع سابق، صفحة 172) تخفيض في قيمة العملة، والتقلبات الكبيرة في سعر الصرف تعرض المشروعات إلى الخسارة، وترتبط قيمة العملات المحلية (الأخراس، صفحة 168) بالعملات الكبيرة المتداولة عالميا كالدولار واليورو ارتباطا مباشرا، حيث ويقوم المستثمر الأجنبي ببيع نتائجه المالية بالعملة المحلية للبلاد ثم يقوم بتحويلها إلى العملة الصعبة وارتفاع سعر العملة المحلية يؤدي إلى تناقص الأرباح بالعملة الأجنبية.

5.9 استرداد رأس المال:

قبل اتخاذ قرار الاستثمار يراعي المستثمر الأجنبي التشريعات في البلد المضيف، خاصة التشريعات المتعلقة بضمان تحويل (خروف و فريجة، مرجع سابق، صفحة 294) رأس المال المستثمرة و العوائد الناجمة عنه، وهل تسمح هذه التشريعات بتحويل (سيف محمود عبد الله و إبراهيم) جزء من الأرباح و رأس المال

والأجور والمرتبات إلى الخارج إما سنويا أو بعد فترة زمنية بنسب معينة تحددها الحكومة أو قوانين الاستثمار، حيث يقوم المستثمر الأجنبي بتحليل هذه التشريعات بدقة وهذا بتحليل تاريخ وقائع الدولة المضيفة في هذا المجال، وتتمثل هذه التشريعات التي تؤثر على خروج رأس المال لأسعار الضرائب، (أحمد، 2019، صفحة 216) القيود على إمكانية خروج العملة الصعبة من الدول المضيفة والإجراءات المعقدة للقيام بذلك، مثل ضرورة الحصول على تصاريح أو موافقة البنك المركزي.

6.9 حماية حقوق الملكية الفكرية:

إن قوانين حماية حقوق الملكية (https://www.osjp.dz article) الفكرية تساهم على تشجيع مستويات التجارة والاستثمارات في الدول سواء المتقدمة أو النامية وعلى اختلاف أنواعها، محلية أو أجنبية كانت، ويقصد بالملكية الفكرية ملكية (الأخرس، صفحة 188) شركة ما لنتائج بحث، وتعد حماية الملكية الفكرية أولى الأولويات للشركات متعددة الجنسيات، حيث أشارت العديد من الدراسات أن نسبة كبيرة من أصول الشركات الكبرى خاصة الشركات متعددة الجنسيات والتي تسيطر على الاقتصاد بحوالي 80% عبارة عن أصول عينية وتظهر أهميتها على وجه الخصوص في الصناعات الحيوية، كصناعة الدواء، الإعلام الآلي، الاتصالات وهذه الصناعات تعتبر التكنولوجيا فيها سلاحا تنافسيا رئيسيا.

7.9 السياسات التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة (باكلي و ديساي، 2015، صفحة 108) الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملاتها الاقتصادية الخارجية، وذلك بهدف التأثير عليها حجما أو نوعا أو معا.

وتؤدي الرسوم الجمركية المنخفضة (الأخرس ا.، صفحة 184) إلى جلب الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، فهي تعد من أهم الأدوات الحكومية لتحسين مناخ الاستثمار وتوظيفه، حيث أن السياسات التجارية تؤثر على تكلفة حركت الواردات والصادرات من وإلى الدول المضيفة وهو أمر يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تتأثر تكلفة الموارد المستوردة والمنتجات المصدرة برسوم التعريفات الجمركية السائدة في الدولة المضيفة وكذلك سعر الصرف بين العملات المتداولة والعملة المحلية.

8.9 الاستقرار السياسي:

تتوقف العملية الاستثمارية على مدى توفر (<http://www.Asjp.cerist.dz>, 2022) الاستقرار السياسي والأمني والذي يعتبر ضمان الحفاظ على رأس مال المستثمر الأجنبي، ومن الملاحظ عندما يكون الوضع السياسي (السريتي، 2007، صفحة 169) للدولة مستقرا فإن ذلك يعطي للمستثمرين ثقة في الاقتصاد. وبالتالي يقومون بزيادة استثمارهم والعكس صحيح، وبالتالي يعتبر (خروف و فريجة، مرجع سابق، صفحة 241) الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى لو كانت هذه الفرص لها مردودية عالية إلا أنها لا تتجسد في غياب الاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي يعتبر عنصر مهم في القرار الاستثماري لأن المستثمرين لا يقبلون على المخاطرة برؤوس أموالهم في بيئة تتسم بعدم الاستقرار، لما يشكله من مخاطرة هائلة قد تؤدي إلى فقدان تلك الاستثمارات وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين الحالة السياسية للدولة ومعدلات نمو الاستثمار.

9.9 سياسات الاقتصاد الكلي:

تعد من المتغيرات الهامة التي لها أثر واضح على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيفة، وينظر إلى السياسة (عبد الحميد، 2017، صفحة 180) الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثماري من خلال ثلاثة سياسات فرعية وهي السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية الخارجية، وكذلك درجة الإنتاج الاقتصادي وهذه السياسات هي التي تحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي إلى حدوث توازنات في الاقتصاد الكلي من توازن الميزانية العامة وتوازن ميزان المدفوعات والتحكم في التضخم... وغيرها.

فإذا كانت السياسة الاقتصادية الكلية على نحو سليم تكون أقل احتمالا أن تشهد إضرابات في أدائها الاقتصادي، الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على ربحية الشركات سواء كانت محلية أو أجنبية.

10.9 البنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية من أهم العوامل (<https://www.Asjp.cerist.dz>) والدوافع التي أصبحت تؤثر على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة، وتوفر البنية القاعدية ضرورة لرقابية أفراد المجتمع، مثل المرافق الصحية

والتعليمية والتكنولوجية والترفيهية والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة على رفع مردودية اليد العاملة وتحسين ظروف الحياة، وتعمل البنية التحتية على إنعاش التجارة (خليل محمد خليل، 1994، صفحة 128) والصناعة وزيادة القدرات الإنتاجية، وتأهيل وتطوير البنية التحتية تسمح بإنشاء المدن والمناطق الاقتصادية مما يسمح بجذب الاستثمارات.

وبما أن البنية التحتية (<https://unctad.org>) تعتبر العصب الشوكي للتنمية الاقتصادية يتعين على الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، أن توفر هذه البنية التحتية والمتمثلة في الطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات، وتوفير الطاقة وكفاءتها ولما لهذه البنية من تأثير كبير على تكلفة الإنتاج وكذلك من أجل تعظيم جاذبيتها للاستثمار الأجنبي.

11.9 معدلات الضريبة والحوافز:

جذب الاستثمار يتوقف على عوامل (<https://www.unio-ellef.dz>) جذبه والحوافز المقدمة لجذبه، والتي تعتبر كذلك من أحد أهم العوامل التي تأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار عائداتها وقرار الاستثمار من طرف الشركات الأجنبية. ومن بين هذه العوامل هي كيفية تأثير الضرائب على بيئة الأعمال الطبيعية فالإفراط في فرض أعباء ضريبية يجعل الشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات متعددة الجنسيات تعرف عن الاستثمار في ذلك البلد.

ولهذا نجد أن دول العالم التي تستهدف الاستثمار الأجنبي تقوم بمنح مجموعة من الحوافز والامتيازات لهذه الاستثمارات الأجنبية (مدحت، 2006، صفحة 2015) فالحوافز في السياسات المالية والنقدية والتمويلية والقانونية لها دور جوهري في جذب الشركات وتدفقاتها الاستثمارية ومعارفها التقنية والإدارية، كما أن توفير الأيدي العاملة والأراضي المتاحة بأسعار رخيصة و البنية التحتية والإصلاحات الاقتصادية والسياسية كلها تعتبر عوامل جذب ومقومات جاذبة للاستثمار الأجنبي.

وتشير العديد من الدراسات أن تدفق رأس المال الأجنبي يكون بشكل كبير وسريع (أحمد جمال، 2006، صفحة 82) اتجاه الأقاليم التي تقوم بتقديم حوافز جذابة،

كتوفير يد عاملة ماهرة ومدربة بأجور منخفضة وتوفر مواد الخام ووجود بنية معلوماتية واتصالية متطورة.
والحفاظ على سياسات اقتصادية مستقرة، وعدم وضع قيود على المشروعات الاستثمارية والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات.

12. الخاتمة:

لقد انتهجت العديد من الدول خاصة منذ منتصف الثمانيات العديد من السياسات لجذب الاستثمار الأجنبي، وقامت بمنح العديد من الامتيازات والحوافز لهذا الاستثمار خاصة في مجالي منح الأراضي والتسهيلات الإدارية والتنظيمية وشفافية القوانين والإعفاءات الضريبية والجمركية، وكانت نتائج واقتراحات هذه الدراسة كما يلي:

1.12 نتائج الدراسة: وتتمثل في ما يلي

- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية انتقال الأموال أو الأصول من دولة الأم إلى الدولة المضيفة.
- 2- تهدف جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية لجلب الاستثمارات الأجنبية لزيادة المشروعات والتشغيل وزيادة الطاقات الإنتاجية.
- 3- تقوم جميع الدول المتقدمة والنامية بمنح الامتيازات والحوافز لتحسين المقاصد الاستثمارية للمستثمر الأجنبي.
- 4- لا يمكن لأي دولة كانت أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر دون توفير الاستقرار السياسي والمؤسسي والاقتصادي.
- 5- تعافي العديد من الدول النامية من القصور في التكنولوجيا والموارد المالية والتنظيم والإدارة لهذا تعمل هذه الدول على جلب الاستثمار الأجنبي.
- 6- تسمح جودة السياسات المالية والنقدية والتجارية وتوفر البنية التحتية وشفافية القوانين بتدفق الاستثمار الأجنبي.
- 7- تسمح جودة التعليم والتكوين وتوفير اليد العاملة الماهرة والمكونة بتحسين المقاصد الاستثمارية.

8- استقرار السياسات الحكومية والتشريعات المالية والضريبية والقوانين والتشريعات الائتمانية والإعفاءات المختلفة كلها عوامل تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي.

2.12 الاقتراحات:

في ضوء النتائج السابقة للدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الاقتراحات.

1- يتطلب وجود إستراتيجية واضحة للتنمية لا خيار المشروعات التي تساهم في عملية التنمية مع الأخذ في الاعتبار أن تتفق هذه المشروعات وأهداف الخطة المستقبلية للتنمية.

2- توفير الكوادر الوطنية القادرة على التعامل والتفاوض مع الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات.

3- تحديد مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر تحديدا دقيقا وفقا لدراسات الجدوى المسبقة.

4- ضرورة تقديم العديد من الحوافز في ظل سياسة مرنة ومحفزة للاستثمار الأجنبي مع إمكانية ربط هذه الحوافز مع الطاقة الإنتاجية، الأداء التصديري تطوير المنتج.

5- منح امتيازات وحوافز أكثر للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق المتأخرة من حيث التنمية.

6- عدم المغالاة في منح الامتيازات والحوافز للاستثمار الأجنبي، والإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية أو تخفيضها إلى نسب ضئيلة.

7- ضرورة التنسيق بين الهيئات والقطاعات الاقتصادية بالدولة، مع التركيز على المشروعات التي تخدم خطة التنمية.

8- توفير البيانات والمعلومات عن فرص الاستثمار الموجودة داخل الدولة، وتقييم جدواها الاقتصادية في ظل توفير قدر من الربحية المناسبة للمستثمرين.

9- العمل على استقرار السياسات الاقتصادية والقانونية والسياسية، والتقليل من درجة البيروقراطية عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية.

13. قائمة المراجع: المؤلفات:

- إبراهيم الأخرس. (2012). دور الشركات عابرة القارات في الصين (الطبعة الأولى). القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- أحمد فوزي الحصري. (2017). الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- السيد أحمد. (2019). إدارة الاستثمار الاجنبي. القاهرة: العلم والاكتشاف للنشر والتوزيع.
- السيد محمد أحمد السريتي. (2007). قضايا اقتصادية معاصرة. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- أيوب مدحت. (2006). الصين ومنظمة التجارة العالمية. القاهرة: مركز الدراسات الأسياوية.
- جورج باكلي، و سوميت ديساي. (2015). علم الاقتصاد (ترجمة أحمد المغربي). الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.
- جون هدسون، و مارك هرتدر. العلاقات الاقتصادية الدولية (ترجمة طه منصور). الرياض: دار المريخ للنشر.
- جويده ي. م. (2017). المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- حسين بلعجوز، و الجودي صاطوري. (2013). تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية. الجزائر: ديوان المدبوعات الجمعية.
- داودي ا. (2008). الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- سليمان عمر الهادي. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة. الأردن: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.
- سيف محمود عبد الله التهامي، و ابراهيم جابر السيد أحمد. (2019). إدارة الاستثمار الاجنبي. القاهرة: العلم والايمان للنشر والتوزيع.
- سيف محمود عبد الله ا. &، ابراهيم ج. مرجع سابق .
- طلعت الدمرداش. (2003). مبادئ في علم الاقتصاد. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن يسرى أحمد، و محمد أحمد السريتي. (2007). قضايا اقتصادية معاصرة. الاسكندرية: الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع.
- عبد العظيم أحمد جمال. (2006). استراتيجية الصعود الصيني. القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2017). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (ط1). القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- عطية خليل محمد خليل. (1994). الاستثمارات الاجنبية المباشرة. مصر: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

- محمد الحناوي، و نهال فريد مصطفى. (2012). *مبادئ وأساسيات الاستثمار*. مصر: دار التعليم الجامعي.
- مروان شموط، و عبود كنجو كنجو. (2008). *أسس الاستثمار*. مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- منير خروف، و ليندة فريحة. (2016). *مقارنة في الاستثمار الاجنبي المباشر*. الامارات: دار الكتاب الجامعي.
- يحي محمد جويده. (2017). *سياسات الاستثمار المالية*. جامعة القاهرة.

مواقع الانترنت:

- [https://mqaall.com/definition-and-types-investment/\(s.d.\)](https://mqaall.com/definition-and-types-investment/(s.d.)). Consulté le 10,05, 2022
- <https://www.osjp.dz/article>. (s.d.). Consulté le 15,05, 2022
- <http://www.Asjp.cerist.dz>. (07, 06, 2022).
- <https://babft.com>. (20,03,2022).
- <https://babfx.wordpress.com/>. (s.d.). Consulté le 16,03, 2022
- <https://ocob.nc.post>. (s.d.). Consulté le 22,04, 2022
- <https://unctad.org>. (s.d.). Consulté le 20,04, 2022
- <https://www.almrsal.com/post>. (s.d.). Consulté le 20, 03, 2022
- <https://www.Asjp.cerist.dz>. (s.d.). Consulté le 03, 02, 2022
- <https://www.owadaamal.com.stag>. (s.d.). Consulté le 15,06, 2022
- <https://www.unesewa.org>. (s.d.).
- <https://www.unio-ellef.dz>. (s.d.). Consulté le 15,06, 2022